

[المجلد: الثاني / العدد: الأول / (أفريل 2018) / الصفحات: 099-118]

**الصناعة السياحية بديل لاستغلال الثروة النفطية
بالجزائر واستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**

سايع جبور علي⁽¹⁾.

✉ b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

⁽¹⁾ باحث دكتوراه، جامعة الشلف [الجزائر]

تاريخ الإرسال: 2018/03/11 تاريخ القبول: 2018/04/15 تاريخ النشر: 2018/04/30

الملخص: ما لا يمكن نكرانه أن قطاع السياحة يشكل إحدى أهم دعائم قطاعات الإنتاج المادي وكذا الخدمي، وللصناعة السياحية أهداف تعمل على تحقيقها كرفع الكفاءة الاقتصادية وأيضاً خلق الثروة إلى جانب التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر الاستثمار المكثف للإمكانيات الاقتصادية والحضارية والتوظيف الأمثل لليد العاملة الوطنية. ويحاول الاقتصاد الجزائري إثبات مكانته والسعي لمتابعة خطواته التنموية مستفيداً من نقاط القوة التي يتمتع بها والتي يشار إليها من خلال المحافظة على استقرار اقتصادي كلي، وتكثيف الجهود الرسمية والشعبية الداعمة لتلك المجالات الحيوية، وتفعيل دورها سعياً لتحقيق النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي المتوازن، هذا ما يؤدي إلى رفع معدل الدخل العام، وتخفيض معدلات البطالة، وإظهار مكانتها الاستراتيجية وأهميتها السياحية على المستوى العربي والدولي. وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إزاحة اللثام على الوضع السياحي في الجزائر من حيث واقعه وآفاقه، وما مدى مساهمة الصناعة السياحية في تجسيد تنمية مستدامة ومدى قدرتها على تعويض الثروة النفطية واعتبارها مورد قوي داعم للاقتصاد الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الصناعة السياحية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، التنمية المستدامة.

تصنيف «جال»: F63، Z32.



b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

* البريد الإلكتروني للمُرسل:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور «الجلفة»



[Vol. 02\No. 01\ (April, 2018)\Pages: 099-118]

 **The Tourism Industry An Alternative To
Exploiting Algeria's Oil Wealth And A Strategy
To Achieve Sustainable Development**

Saiah Djebbour Ali^{*(1)}.

⁽¹⁾ University Of Chlef [Algeria]

 b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

Received: 11/03/2018

Accepted: 25/04/2018

Published: 30/04/2018

Abstract: There is no doubt that the tourism sector is one of the most important pillars of the sectors of material production and service, which aims to raise economic efficiency and wealth creation and the alleviation of economic problems, in addition to achieving human development through intensive investment for the potential economic, cultural and optimum use of manpower national. And trying to Algerian economy to prove its position and seek to follow the steps of development, taking advantage of the strengths enjoyed and which is referred to, by maintaining macroeconomic stability, and to intensify efforts of official and popular support for these vital areas, and activate their role in order to achieve sustainable growth and economic stability, balanced, this is what leads to raise the rate of general income, reduce unemployment, and to demonstrate its strategic importance of tourism in the Arab world and internationally. The aim of this study was to try to offset the veil on the situation of tourism in Algeria in terms of reality and prospects, and the extent of its contribution to the embodiment of comprehensive national development away from oil revenues.

Keywords: Tourist Industry, economic development, social development, tourism development strategy in Algeria. Sustainable Development.

«JEL» Classification: Z32, F63.

* Corresponding author:

b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz



مقدمة: إننا في عالم أصبحت فيه التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم الدول وكذا الحكومات، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها وأيضا البشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية (قطاعية) في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد، ومن هذا المنظور يعد قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة، التي بإمكانها المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، إلا إننا نجد في الجزائر لم يرتقي بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جد محدودة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة، بالرغم من امتلاك الجزائر لمناطق خلابة إضافة إلى تنوع المناخ الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة، وكذا الصحراء الواسعة وتنوع الآثار دون أن ننسى السياحة الحموية بما تمثله من حمامات معدنية إذ تعد مقصد سياحي محلي نظرا لأهميتها على المستوى المحلي والوطني، لذا لا بد من رفع التحدي وتضافر الجهود للارتقاء بالسياحة في الجزائر لأنها تمثل المحرك النشط لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تسهم في دفع عجلة التنمية لذا كان لزاما توسيع قاعدة السياحة لتشمل السياحة بكافة أنماطها ودمج المناطق الريفية بهدف زيادة التطوير والتنمية واستثمار ما فيها من موارد تمد السياحة بعناصر جذب مميزة.. بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والتخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة.

رغم أن الجزائر وكغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفته السوق إلا أن هذه العوائد لم توظف بالشكل الجيد التي يسمح لها بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف وجود استراتيجية واضحة لاستغلال هذه العوائد، وإذا أخذنا في الاعتبار توقعات نضوب تلك الثروة في الأجلين المتوسط والبعيد فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لخلق تنمية مستدامة من خلال توظيف هذه العوائد أمر أكثر من ضروري.

ومن ثمة يمكن طرح الإشكالية التالية: هل السياحة تعد البديل الأمثل والخيار الأفضل أمام برامج

التنمية لتحقيق تنمية مستدامة وبالتالي خلق مناصب عمل؟

ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بدراسة كل من:

- ✓ مفهوم الصناعة السياحية وأهميتها؛
- ✓ ماهية التنمية السياحة المستدامة؛
- ✓ القطاع السياحي كشريك حقيقي في تجسيد التنمية بالجزائر؛
- ✓ مخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025؛
- ✓ الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم الصناعة السياحية وأهميتها

1- تعريف السياحة: هناك العديد من التعاريف التي تناولت موضوع السياحة، وبوصفه نشاطا، أو صناعة، كما يلي:

- يعرف مؤسس البحث السياحي، الباحث **هونزكير (HUNZIKER)** السياحة بأنها: "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي".¹

- يمكن أن نطلق على السياحة بأنها صناعة مركبة²، تتألف من عدة عناصر تتراوح، من حيث الأصل بين الطبيعية، البشرية، وكذا الحضارية، كما أن بعضها، متداخلة التأثير، وبعضها الآخر منفردة التأثير.³

2- واقع النشاط السياحي: ظهر نشاط السياحة الدولية، خلال العقود الخمس الماضية، كواحد من أكثر الصناعات الواعدة عالميا، وذلك من خلال ما يضيفه من حركية على الاقتصاد العالمي. ولعل من أهم مظاهر تعاضم أهمية هذا النشاط، نشير إلى تزايد عدد السياح الدوليين، وذلك بمتوسط سنوي بلغ 6.4% خلال الفترة 1995-2000. كما قدر متوسط النمو السنوي لعوائد السياحة الدولية، خلال الفترة ذاتها نحو 11%. كما وفر قطاع السياحة، خلال عام 2006، نحو 230 مليون منصب عمل، أي ما نسبته 8% من التشغيل العالمي، وذلك بما يعادل منصب عمل واحد من 12 يتأتى من السياحة؛ كما سجلت، خلال العام ذاته، عائدات بقيمة 800 مليار دولار، ونحو 5% نسبة النمو للسياحة العالمية سنويا، بما يفوق 1.3% من النمو العام للاقتصاد العالمي⁴. أما في عام 2007، وتحديدًا خلال السداسي الأول منه، فقد سجلت السياحة العالمية نحو 250 مليون سائح، وهو ما يمثل معدل زيادة قدره 6%، مقارنة بالفصل الأول من سنة 2006. ويعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط الوجهة العالمية الأولى للسياح، بحيث تشير التوقعات إلى إمكانية استقبال نحو 400 مليون سائح في غضون 2020.⁵

وعلى اعتبار أن السياحة نشاطا كغيره من الأنشطة، فهو شديد الحساسية أمام التقلبات، والاضطرابات التي يشهدها العالم، طالما أن القدر الأكبر من الطلب على هذه الأنشطة يتمثل في رحلات الترفيه، والإجازات، والأعمال التجارية. فخلال الأزمات الاقتصادية، يخفض قطاعي الأسر والأعمال، في العادة، نفقاتها على الرحلات من أجل قضاء العطلات الترفيهية، والأعمال؛ الأمر الذي يتسبب في انخفاض ملحوظ في عدد السياح، ومن ثم تقلص العوائد السياحية. ومع أن النفقات السياحية، اختيارية في طبيعتها في الأوقات الاقتصادية العصيبة، إلا أن السياحة الدولية لا تستجيب الاستجابة التامة إلى العزوف عن السفر، ولكن بتقليل الجانب التجاري، ويبرز ذلك من خلال: قصر عدد أيام الإقامة إلى عدد محدود من الأيام، بوجهات سياحية أقل تكلفة، وأقرب إلى بلد السائح، واختيار وسائل السفر، والإعاشة من الفئات الأدنى من ناحية التصنيف.

ورجوعا إلى أزمة 2008-2009، بوصفها أسوأ أزمة مالية، عصفت بالاقتصاد العالمي، منذ الحرب العالمية الثانية، تجدر الإشارة إلى أنها تسببت في تضخيم الآثار السلبية على قطاع السياحة؛ إذ انتقلت عدوى الأزمة من الاقتصاديات المتقدمة، إلى الأقاليم الأكثر استقطابا للسياحة، بالأمريكتين وأوروبا؛ لهذا تمت ترجمة خفض الصرف في قطاعي الأسر، والأعمال بصورة تلقائية، إلى انخفاض ملحوظ في الطلب السياحي.

واستنادا إلى بيانات منظمة السياحة العالمية، وقبل انتشار الأزمة المالية في العالم، واصل قطاع السياحة أداءه الجيد، خلال النصف الأول من 2008 بنسبة نمو لعدد السياح الدوليين قاربت 5.8%؛ ولكن انعكس هذا الاتجاه، خلال النصف الثاني من السنة ذاتها، ليشهد انخفاضا في نسبة عدد السياح الدوليين قاربت 1.2%. كما يعد عام 2009، واحد من أسوأ الأعوام التي شهدها قطاع السياحة العالمية، خلال العقود الخمس الماضية. ⁶ هذا، ولم تتأثر جميع الأقاليم، والبلدان بنفس القدر من الآثار العكسية التي تسببت فيها الأزمة المالية العالمية 2008-2009؛ فقد تأثرت الأقاليم المتقدمة في الأمريكتين، وأوروبا سلبا بأكثر من الأقاليم الأخرى النامية.

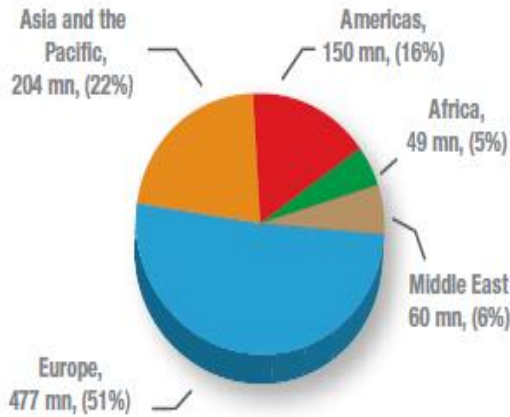
لقد مهد الانتعاش الاقتصادي المبكر، في أواخر عام 2009، الطريق لإحداث التحسن في قطاع السياحة العالمية، وخاصة في الأقاليم النامية والناشئة، مع تدفق السياح في النصف الثاني من 2009، وتسجيلهم لزيادات إيجابية في الشرق الأوسط، وآسيا والباسيفيكي بنسبة: 3.6% و 3.5% على التوالي. وبالرغم هذه التحركات الإيجابية، لنشاط القطاع السياحي، في النصف الثاني من عام 2009، إلا أنها لم تكن كافية لتعويض الخسارة التي أُلْت بها في النصف الأول من العام ذاته (أي 2009)، لتسجل جميع الأقاليم نمو سلبي في عدد السياح القادمين، باعتبار مجمل العام. وفي هذا الصدد، فقد سجلت جميع الأقاليم خسارة في عدد السياح، عدا إفريقيا، التي شهدت زيادة بلغت 1.4 مليون سائح، أو ما يعادل نسبة زيادة تقدر بنحو 3.1% عن عام 2008. أما الخسائر التي تم تسجيلها، فقد كان لأوروبا النصيب الأكبر، بانخفاض بلغ 27.3 مليون في عدد السائحين القادمين إليها، أو ما يعادل انخفاضا بنسبة 5.6% مقارنة بما تحقق في عام 2008. في حين بلغت الخسائر التي شهدتها أقاليم الشرق الأوسط، والأمريكتين، وآسيا والباسيفيكي ما نسبته 5.4%، و 4.8%، و 1.8%، على التوالي.

تأثرت عوائد السياحة الدولية تأثرا كبيرا جراء الأزمة المالية العالمية، وخاصة في عام 2009، وكان هذا واضحا، لدى البلدان العشرة الأوائل، حسب عوائد السياحة الدولية، والتي شكلت ما نسبته 41.2% من الإجمالي العالمي للعوائد السياحية في 2009. وكمجموعة، انخفضت عوائد السياحة الدولية لدى هذه البلدان بنسبة 15.4% خلال 2009، إذ إن جميع البلدان العشرة الأوائل، سجلت زيادة في عوائد السياحة الدولية لديها خلال عام 2008، ماعدا المملكة المتحدة. فقد سجلت تركيا نسبة زيادة بلغت الدرجتين، وكانت أعلاها نحو 17.9%، تلتها النمسا بنحو 15.3%، ثم الولايات المتحدة بنحو 13.4%، ثم أستراليا بنحو 11.3%، ثم ألمانيا بنحو 11.1%. أما المملكة المتحدة، فقد سجلت انخفاضا في بلغ نسبة 6.8%. إلا أن هذا الاتجاه

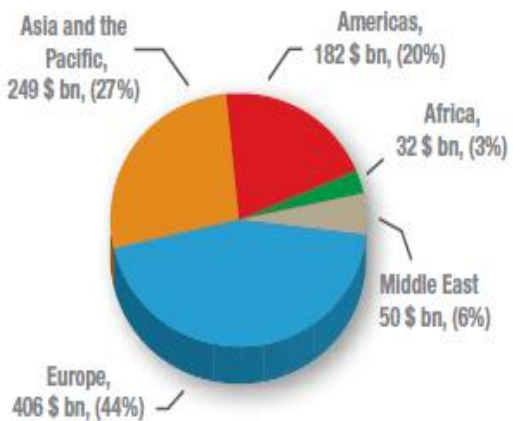
قد انقلب بصورة حادة خلال عام 2009، حيث انخفضت عائدات السياحة الدولية في جميع البلدان العشرة الأوائل في العالم حسب العوائد السياحية، عدا استراليا التي سجلت زيادة بنسبة 3.2%.

الشكل رقم (01): عوائد وعدد الوافدين في السياحة الدولية

International Tourist Arrivals, 2010



International Tourism Receipts, 2010



المصدر: United Nations World Tourism Organization a year 2010

المحور الثاني: ماهية التنمية السياحية المستدامة

تمثل التنمية السياحية "مختلف البرامج، التي تسعى إلى تحقيق الزيادة المستقرة، والمتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق، وترشيد إنتاجية القطاع السياحي".⁹

وبالتالي، فهي تنطوي على الارتقاء، والتوسع بالخدمات السياحية، واحتياجاتها؛ الأمر الذي يتطلب رسم برامج تخطيط، تستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي، بأقل تكلفة ممكنة، وفي أقصر زمن متاح. وفي هذا الصدد، تعرف التنمية السياحية المستدامة: بأنها هي التي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة، إلى جانب حماية، وتوفير الفرص للمستقبل؛ كما أنها تمثل: جملة القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد، بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي، والعوامل البيئية، التنوع الحيوي، ودعم نظم الحياة¹⁰

إن إقامة تنمية سياحية مستدامة، أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة؛ لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط. وعلى هذا النحو، فهي تمثل عملية تغيير، يكون فيها استغلال الموارد، واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر، والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.¹¹

1- السياحة البيئية: منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، ظهر مصطلح السياحة البيئية، ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة. والذي يفيد: "السفر إلى مناطق طبيعية، لم يلحق بها التلوث، ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى أي خلل؛ وذلك للاستمتاع بمناظرها، ونباتاتها، وحيواناتها البرية، وتجليات حضارتها، ماضيا وحاضرا"¹²

ولغرض إعادة التوافق بين السياحة والبيئة، هناك اتجاهات حديثة على المستوى العالمي، باتت تمنح للأنشطة السياحية المتوائمة مع البيئة عدة شهادات، مثل:

- شهادة السياحة الخضراء؛
- شواطئ الراية الزرقاء؛
- الفنادق الخضراء؛
- فكرة الفندق البيئي؛
- وشهادة الايزو (14000 لضمان الجودة البيئية).

2. بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة: انتهت جميع التظاهرات العلمية، والمهنية المتعلقة بقطاع السياحة في العالم إلى ضرورة إدماجه ضمن استراتيجية مستدامة، وشاملة للبعدين: الاجتماعي- ثقافي، والاقتصادي، تحافظ على توازن متواصل بينهما داخل المحيط الطبيعي، الذي يحويهما مفهوم التنمية المستدامة. بمعنى، أنها تدعو السياسات التنموية عامة، والبرامج العملية النابعة منها إلى حسن تدبير مجموعة معقدة من المصالح، والرهانات المتضاربة، والضغوط، والتحديات المتباينة، بهدف توفير أسباب الحياة الكريمة، والصحية للإنسان بمختلف مكوناته الحضارية.

عمليا، يتوقف هذا التوازن بالنسبة، على نظام ترابطي محكم وعادل، بين تطلعات المجتمعات المحلية: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، وطلبات السياح، التي قد تكون متعارضة إلى حد ما؛ أي قد ينظر إلى النشاط السياحي باعتباره، تارة، منتجا استهلاكيا معرضا للإتلاف، والتشويه؛ وتارة أخرى ثروة، أو رأسمال، يجب الحفاظ عليه؛ إذ يستلزم توظيفاً ذكياً، يضمن الربح والفائدة للمجتمع المحلي بالدرجة الأولى، ويساهم في رفع مستوى عيشه، بتوفير فرص العمل، وتحسين الهياكل المدنية، والخدمات العامة، أثناء وبعد انتهاء الموسم السياحي. وعلى هذا النحو، تبرز أهمية السياسة التنموية، ودورها التنظيمي، والتنسيقي عند مفترق هذه المصالح المتداخلة، إذ هي مطالبة بتنمية النشاط السياحي، بصورة لا يتحول الثراء الاقتصادي الناتج عنه إلى قبلة زمنية، يدفع جزيتها المجتمع المحلي لا سواه.

المحور الثالث: القطاع السياحي كشريك حقيقي في تجسيد التنمية بالجزائر

واقع القطاع السياحي في الجزائر: سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى المؤشرات والموارد السياحية في الجزائر:

أ. مؤشرات السياحة في الجزائر: سنحاول في هذه النقطة التطرق للمؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر.

1. طاقات الإيواء السياحي: عرفت طاقات الإيواء السياحي التي تتوفر عليها الجزائر تطورات معتبرة، والجدولين التاليين يوضحان تطور عدد الفنادق وطاقات الاستيعاب في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016.

الجدول رقم (01): تطور عدد الفنادق حسب الدرجة خلال الفترة 2008-2016

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصف الأول	13	13	13	13	13	13	13	13	13
الصف الثاني	23	54	54	53	57	60	61	62	62
الصف الثالث	76	145	145	142	152	155	157	158	160
الصف الرابع	69	155	157	160	148	149	151	152	153
الصف الخامس	57	97	97	99	101	102	103	103	105
الصف السادس	867	670	674	680	680	680	680	682	682
الإجمالي	1105	1134	1140	1147	1151	1159	1165	1171	1176

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا زيادة معتبرة في عدد الفنادق من الفترة 2008-2016، ولكن هذه الزيادة مركزة على الفنادق من الصف الثاني، الثالث، الرابع والخامس، مع بقاء نفس عدد الفنادق من الصف الأول طوال هذه الفترة، كما أن الفنادق من الصف السادس شهدت انخفاضا وهذا راجع إلى إعادة تصنيفها إلى فنادق ذات نجوم.

وبصفة عامة فقد تطور عدد الفنادق ليصل سنة 2016 إلى 1176 فندق موزعين على كامل التراب الوطني، منها 95% فنادق خاصة، والباقي أي 5% فنادق عامة، بطاقة استيعابية إجمالية وصلت إلى 98804 سرير.

2. التدفقات السياحية والنقدية:

الجدول رقم (02): التدفقات السياحية للفترة 2011-2015

2011	2012	2013	2014	2015	
4222503	4376625	4546085	4750796	4971372	المقيمون
483332	528591	573855	595747	674456	غير المقيمون
4705637	4905216	5119940	5346543	5645828	الإجمالي

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

ملاحظة: الجزائريين المقيمين بالخارج يعدوا غير مقيمين.

الجدول رقم (03): يوضع التدفقات النقدية بالمليون دولار

2015	2014	2013	2012	2011	
2986.6	3487.1	2837.7	2584.4	2505.6	الخدمات
266.4	324.5	218.9	241.2	184.3	الرحلات

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يوضح الجدولين تطور عدد السياح المقيمون وغير المقيمين بما فيهم الجزائريين المقيمين في الخارج، وكذلك تطور الإيرادات السياحية، حيث نلاحظ تطور ضئيل في عدد السياح وحجم الإيرادات من سنة إلى أخرى مما يفسر عدم التطوير في الإجراءات التحفيزية لجلب السياح وبالتالي زيادة التدفقات النقدية.

ب. **الموارد السياحية الجزائرية:** تعد الجزائر من أهم المناطق السياحية العذراء في العالم لتمتعها بموارد ومتاحات سياحية متنوعة التي تسمح بممارسة أنواع مختلفة من السياحة.

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية والأساسية التي تتمثل في الموارد السياحية والإمكانات المادية والبشرية المستخدة لاستغلال تلك الموارد من طبيعتها، وكذا موارد تاريخية معمارية المتمثلة في الآثار، والصناعات التقليدية بالإضافة إلى الفنون الشعبية المختلفة والعادات والتقاليد. وفيما يلي بعض التفاصيل لهذه الموارد.

ج. **الموارد السياحية الطبيعية:** وتشمل كل أماكن الراحة والترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطئ، الغابات والصحاري وهي كما يلي¹³:

▪ **الساحل الجزائري:** يتميز الساحل الجزائري بطوله (1200 كلم) وارتفاعه وتكونه الصخري، حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له، تتجاوز في بعض الأحيان 1000 متر علواً وأنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبحت البعض منها تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، ومحطات مهمة للاستحمام والترفيه كمدينة: عنابة، بجاية،.. إلخ.

▪ **المناطق الجبلية:** وتتمثل هذه المناطق في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف والراحة، وقد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510 متر، والتي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضة الترحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائق طبيعية أين أقيمت عليها محطة "تيكجدة" السياحية والتي تمنح كذلك لزائرها فرصة ممارسة الرياضات الشتوية وإمكانية التمتع بجولات للصيد البري، بالإضافة إلى أطلسها الصحراوي والذي يختلف عن سابقه في المناظر، المناخ، والنباتات.

■ **الصحراء الجزائرية:** تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف وتتنوع هذه المناطق فيما بينها، ومن أهم محطاتها السياحية مدينة الوادي وغرداية، عاصمة واد ميزاب المنفردة بهندستها المعمارية شكلا وطرزا ووحدات الساورة (ومن أجمل واحاتها: تاغيت وبني عباس وتيميمون عاصمة القارة، بالإضافة إلى الأهقار والطاسيلي أين توجد محطة الإسكرم أعلى قمة في الهقار)، حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.

■ **الحمامات المعدنية:** تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض، وتم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982، حيث يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري،

د. الموارد التاريخية : تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقع الأثرية التي تعكس الإرث الثمين. أهم المواقع التاريخية والحضرية التي تتوفر عليها الجزائر " موقع الطاسيلي " ، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمتها من حفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة وثمة "حي القصبة" في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

وأیضا " وادي ميزاب " بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة. إضافة إلى " موقع تيمقاد " ، الذي كان يعرف باسم "تاموقاديو" " Thamugadi ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كيلومتر من مدينة باتنة على طريق روماني، يصل بين مدينتي " لامبار " و "تبسة"، التي كانت تعرف باسم " تيفست " "Tifast"، ويعود تاريخ بناء هذه المدينة إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية . كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدین خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة. ويوجد بولاية سطيف " موقع جميلة " الذي كان يعرف قديما باسم " كويكول " "Cuicul" وهي تسمية ذات أصل نوميدي لمدينة رومانية، ويتشابه تصميم هذه المدينة " مع نظيره لمدينة "تيمقاد" الأثرية. أما الجزائر العاصمة فهي تتوفر على العديد من المعالم التاريخية، التي تشهد عن تاريخ هذه المنطقة. ومن هذه المعالم والمواقع التاريخية " دار عزيزة"، وهي عبارة عن قصر بني في العهد العثماني لاستقبال بعض ضيوف القصر. وثمة " مسجد كتشاوة " الذي تم بنائه في عهد " الباي لارباي " التركي بالجزائر العاصمة منذ أكثر من أربعة قرون مضت.

وأيضاً "الجامع الكبير" الذي يعتبر أكبر مساجد العاصمة، تم بنائه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيда هاما من المتاحف منها، "المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، جاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل، إضافة إلى هذا المتحف فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على كم آخر من المتاحف.

إلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزراي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس، وصناعة النحاس التي تعرف بها مدينة قسنطينة، وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل.

إن هذا الرصيد من الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والحضارية للجزائر لا يستهان به، مما يجب المحافظة عليه واستغلاله وتممينه، للنهوض وتطوير الأنماط السياحية المرتبطة بها المنتج السياحي، وجعله قادرا على المنافسة في سوق السياحة العربية والإفريقية، لرفع حصتها من السياحة الدولية¹⁴

هـ. **الموارد البشرية والاقتصادية:** تتمثل أهم الموارد البشرية والاقتصادية التي تتوفر عليها الجزائر في ما يلي:

1- توفر الموارد البشرية المؤهلة، نوعاً ما، وذلك مع تراكم الإرث الحضاري عبر الأجيال، وتنامي علاقات التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، الذي أسهم في إغناء المعارف وتراكم الخدمات، ولاسيما في مجال التعامل مع الآخرين.

2- سيادة الأمن والاستقرار اللذين يشكلان دافعاً قوياً لجذب السياح، إلى جانب ما يمتاز به الشعب الجزائري عموماً هذا إلى جانب ما تنعم به الجزائر من بيئة سياسية واقتصادية مستقرة

3- التسهيلات والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي توفر الأرضية المناسبة والملائمة، للإقامة والجذب السياحي، وقد أسهمت القوانين والتشريعات التي أصدرها الحكومة، في تقديم العديد من التسهيلات والإعفاءات، للقطاع الخاص، لتشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار السياحي.

و. **استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر:** مبدئياً يستند القطاع السياحي على مجموعة من النشاطات المخططة في إطار استراتيجية تنموية عامة ذات بعدين اقتصادي وعلمي "توظيفي"، غير أن الانشغالات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية والبيئية التي تهمز القطاع اليوم، تشير إلى أن الأمر أكثر تعقيدا وأنه يستلزم رعاية شاملة محكمة بحيث لا تظهر معارضة بين مبدأ الترقية المحلية ومبدأ الضيافة وتقاسم المتعة والرفاهية مع السياح ما دامت العملية لا تحمل في طياتها خطراً مضمراً يهدد التراث الطبيعي والثقافي المحلي ويعرضه إلى الازدراء والتشويه والتلوث وأخيراً إلى الاستهلاك .

ترمي هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة بوضع:¹⁵

- مخطط توجيهي يحدد إطارا للمناطق المؤهلة ويعين النشاط أو المنتج السياحي الملائم وشروط استغلالها.
 - نظام صارم وواضح للتهيئة الإقليمية.
 - معايير أو مقاييس لتقييم الموارد البشرية المسيرة للهياكل والنشاطات السياحية.
 - مقاييس وقواعد تنظيمية خاصة بالقطاع للحفاظ على نوعية البيئة الطبيعية العامة.
 - مشاركة واسعة من طرف السكان المحليين في التخطيط والتنفيذ وتسيير الخدمات السياحية .
- المتفق عليه فيما يخص هذه الاستراتيجية هو تطوير السياحة في المدن وفي بعض المواقع التاريخية والأثرية والطبيعية المتميزة. أما تحسين صورة المدينة فيدعو إلى تحسين ظروف عيش السكان لأن نجاح النشاط السياحي فيها يتوقف إلى حد بعيد على مشاركتهم المنتظمة الفعالة. الواقع أنه ابتداء من العقود الأخيرة شهدت السياحة العالمية في المدن ازدهارا وانتشارا ملحوظين بسبب زيادة سكان المدن. بذلك أصبحت المدينة محل العمل والعيش إضافة إلى كونها محل المتعة والراحة لكنها تبقى ملكا للسكان أولا ثم بعد ذلك موقعا سياحيا. هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بالأحياء التاريخية والحرف التقليدية في مدينة الجزائر العاصمة مثلا.
- من جهة أخرى، تتجه الاستراتيجية السياحية حاليا إلى إتباع نموذج السياحة البيئية الصحراوية وفي هذا الإطار تعزز الجزائر اعتبار مفاهيم التنمية المستدامة والحفاظ على المعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بتشجيع نشاط سياحي متنوع موافق مع هذا المفهوم. وهي تؤكد ضرورة تشجيع الثقافة والمهارات والحرف التقليدية المحلية وتشجيع السكان المحليين على ترويج منتجهم التقليدي المحلي كوسيلة لتحسين مستوى عيشهم ولترغيبهم في البقاء في قراهم عوض النزوح إلى المدن أو إلى الخارج. كما ترمي إلى توفير فرص تسويق هذه المنتجات الحرفية التقليدية عن طريق التوزيع الواسع والعرض في الفنادق أو في الأحياء التاريخية السياحية أو في وكالات خاصة تقع داخل إطار المناطق السياحية . كما تشجع النشاطات المكملة للنشاط السياحي سيما الحرف التقليدية المتصلة بالعمارة باستخدامها في تهيئة وتزيين الفنادق.
- هناك بعض المناطق التي يغلب عليها الطابع الثقافي يكون للحرف التقليدية تواجد واسع وهام فيها في صيغة منتج استهلاكي. أما بالنسبة للمناطق الساحلية ذات النشاط البحري فغالبا ما يكون للحرف التقليدية فيها توظيف معماري حيث تشرع الجزائر حاليا في إنجاز عدد من الفنادق الفخمة وهي حريصة على إدخال عناصر معمارية وزخرفية تقليدية ومواقع لبيع المنتج الحرفي التقليدي داخلها بالتعاون مع الوزارة المعنية بالصناعات التقليدية.

المحور الرابع: مخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

تتمتع الجزائر عالميا بالموقع الجغرافي الاستثنائي، والتنوع الكبير في خصوصياتها المحلية والتراث الثقافي والرصيد الطبيعي وشبكة نقل هي قيد الإنجاز وفق المقاييس الدولية، تتيح جميع التنقلات عبر الطرق السيارة والموانئ والمطارات؛ ناهيك عن وسائل الإعلام والاتصال، بما يسمح بالالتحاق، في ظرف ساعات قليلة، بأبعد الوجهات العالمية، فعمدت الجزائر إلى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية وقد انطلق العمل به وحددت سنة 2025 كأجل للانتهاء من تطبيقه.

1. التعريف بالمخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025: يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر وبموجبه تقوم الدولة بـ:

- الإعلان عن رؤيتها للتنمية السياحية الوطنية لمختلف الآفاق، على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 وذلك في إطار التنمية المستدامة، بحيث تصبح الجزائر بلدا متلقي أي مستقبل.
- تحديد أدوات لتنفيذه مع توضيح شروط إمكانية تحقيق ذلك: يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT أحد مكونات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT2015، الذي من خلاله تبين الدولة لجميع القطاعات والمناطق مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025.

وعليه يصبح المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، أداة تترجم إرادة الدولة في تهمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لترقيتها إلى صف الوجهات المميزة في المنطقة الأوروبية، بهذا سيتمنح هذا المخطط مجمل البلاد ولكل جزء من التراب الوطني، التوجيهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار من التنمية المستدامة. ويعتبر كذلك حصيلة ناضجة لمسار طويل من الأبحاث، التحريات، الدراسات، مشاورات والخبرات، إنه حصيلة لتلاحق أفكار واستشارات موسعة دارت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين، العموميين والخواص طيلة انعقاد الجلسات الجهوية وعمليات الإثراء التي أسفرت عنها. يمثل الرهان في ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، في كافة مراحل تطوره من الإعداد والتنفيذ والمتابعة مع المتعاملين والفاعلين المركزيين والمحليين في السياحة بمختلف الرتب: إدارات فندقية، أصحاب مطاعم، القائمين على الرحلات، المرشدين، الفاعلين والجمعيات.

يتكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 من ستة محاور:

التشخيص: تشخيص السياحة الجزائرية، الحركات الخمس وبرامج العمل السياحي ذات الأولوية الأقطاب السياحية للامتياز POT والقرى السياحية للامتياز VTE، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025: المخطط العملي؛ المشاريع السياحية ذات الأولوية؛ تلخيص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT. تتحدث هذه المحاور حول تحول الجزائر إلى بلد سياحي في آفاق 2025.

يعتمد تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 على مقارنة تدمج مجمل العوامل المساهمة في تهيئة سياحية منسجمة. الأمر الذي يستدعي وضع هيئات للقيادة على المستوى الوطني تجمع أهم الفاعلين والشركاء العموميين والخواص ومكاتب التهيئة ذات البعد الدولي بصفاتها هيئة للوساطة. وكذا العمل على تجسيد الأقطاب الأولى والقرى السياحية للامتياز المندمجة كمشاريع ذات أولوية وروافع للانطلاق السياحي، هذا ما يستدعي بالخصوص تطهير العقار السياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي ZET والأرضيات المندمجة المخصصة للتوسع السياحي، كذلك لإنجاز هياكل الدخول إلى خارج مناطق التوسع السياحي.

يتم تفعيل الأثر السياحي بدفع من المشاريع ذات الأولوية المحددة مسبقا من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 مثل: الاستثمار السياحي الوطني، فنادق الشبكة، القرى السياحية للامتياز، الأرضيات الجديدة المندمجة المخصصة للتوسع السياحي. وسيتم وضع تسيير سياحي جديد لمرافقة هذه الحركات.

المحور الخامس: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع السياحي في الجزائر

أولا: الدور الاقتصادي للقطاع السياحي بالجزائر: تمثل السياحة في الجزائر قطاعا اقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما توفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، وتمكن السياحة من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، إذ تلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، من خلال ما تحققة من مزايا وفوائد عديدة تعود على المجتمع من خلال الاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحي وترجع أهمية السياحة إلى تأثيراتها الاقتصادية المختلفة. وعلى العموم نلخص دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

1. مساهمته في تطوير مجالات البنية التحتية والخدمات والإنتاجية، بشكل مباشر أو غير مباشر: فإن النشاطات السياحية المتطورة، لا بد أن يواكبها تطور ملحوظ، في العديد من المجالات، كالتطور في مواصلات شبكة الطرق وبنيتها، إلى جانب تعزيز الكفاءة التشغيلية لوسائل النقل المختلفة، التي تعمل ضمن المنطقة، أو التي تربط بينها وبين المناطق الأخرى. إلى جانب تأثيرها المباشر في نمو حركة العمران، بأشكالها المختلفة، من المباني السكنية، والفنادق والمطاعم والمراكز الخدمية، فضلاً عن المنشآت التي تعمل على تأمين متطلبات السياحة والنقل، في المنطقة. مع ما يرافق ذلك من تحسين لمواصفات شبكات الاتصالات والمياه والكهرباء والصرف الصحي، والخدمات الهاتفية والمصرفية والصحية، ومختلف الخدمات التسويقية والتجارية، التي تساهم في تطورها، مظاهر تطور حركة المشاريع السياحية المعتمدة من وزارة السياحة عام 2005، مع الأخذ بالحسبان، الإمكانيات المادية المتوافرة للدولة، ومساهمتها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تعمل على تلبية متطلبات النمو. وتمثلت الخطوات التنموية، في جملة الأنظمة والقوانين والتشريعات، التي من خلالها تم السعي، لتأمين مناخ استثماري ملائم، لدعم البنية التحتية للسياحة.

هذا ما بدا واضحاً، من عدد المشاريع الحاصلة على رخصة إشادة للمنشآت الفندقية، خلال عام 2005 والتي بلغت 20 مشروعاً بطاقة 1813 غرفة و 2663 سريراً، بزيادة قدرها 388 غرفة و 925 سريراً على عام 2004 أي بزيادة قدرها 53% أما المطاعم، فقد بلغ عدد المشاريع المرخصة، خلال المدة نفسها 59 مشروعاً بطاقة 13080 كرسي، بزيادة 2118 كرسي، على المدة المقابلة نفسها من عام 2004 التي بلغت 10962 كرسيّاً، بزيادة مقدارها 19%.

وخلال سنة 2013 كشفت التقديرات الوزارة الوصية عن إنجاز 517 مشروعاً مقابل توقف 122 مشروعاً آخر، وعدم إطلاق 115 مشروع، لأسباب متعددة، من بينها العقوبات الإدارية والعقار والتمويل المالي، بينما انتهت الأشغال مع نهاية السنة في 48 مشروعاً تم تسليمها، ويقدر عدد المشاريع المسطرة بـ 802 مشروعاً بقدرة استيعابية تبلغ 92512 سرير، تساهم في إنشاء 42736 منصب عمل، وبقيمة تقدر بـ 215,904 مليار دج.

كما أن الاستثمارات المضافة خلال عام 2005 كانت مواكبة، لمعدل نمو القادمين من السياح إلى المنطقة، ذلك ما يمكنه أن يعمل على تحقيق نوع من التوازن، بين ظاهرتي العرض والطلب السياحيين .

2. المساهمة في زيادة الدخل ودعم الاقتصاد الوطني: تبعاً لإحصائيات وزارة السياحة، فقد بلغت العائدات السياحية، للقادمين العرب، خلال عام 2005 ما مقداره 54300 مليون دج، مقابل 50373 مليون دج خلال عام 2004، أي بارتفاع مقداره 8% ووصل متوسط إنفاق السائح العربي ما مقداره 22983 دج خلال كامل رحلته. في حين بلغت العائدات السياحية للأجانب الذين زاروا المنطقة خلال عام 2005 ما مقداره 15036 (مليون دج (مقابل 12924 مليون دج عام 2004، بارتفاع مقداره + 16% وبلغ متوسط إنفاق السائح الأجنبي ما مقداره 19015 خلال كامل رحلته، ووصلت قيمة العائدات السياحية للسوريين المغتربين، خلال عام 2005 ما مقداره 39133 مليون دج مقابل 41373 مليون دج عام 2004 بانخفاض مقداره - 5%، ووصل متوسط إنفاق السوري المغترب، نحو 44852 دج خلال كامل رحلته. وارتفعت العائدات السياحية الإجمالية، للسوريين المغتربين، من 104671 مليون دج في عام 2004 إلى 108470 مليون دج في عام 2005 بزيادة مقدارها 4%، وفي سنة 2013 وصل عدد السياح المتوافدين على الجزائر إلى 2,57 مليون سائح منهم 1,66 مليون سائح جزائري مقيم بالخارج، و 902 ألف سائح أجنبي منهم 600 ألف سائح عربي، وقد بلغت إيرادات القطاع السياحي خلال سنة 2013 حوالي 130 مليار دج أي ما يعادل 1,643 مليار دولار لتشكل حوالي 4% من الناتج الخام. الأمر الذي يستدعي زيادة الاهتمام، والعمل على تنمية اتجاهات السياحة المحلية والأجنبية، والسعي إلى زيادة حجم الإنفاق السياحي اليومي، المرتبط بالسائح نفسه، من حيث مستواه الاجتماعي ومقدار دخلة السياحي، وبمدى توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السياح، من ذوي الدخول المرتفعة، وذلك عن طريق الاهتمام بإقامة المؤتمرات والندوات

والمهرجانات، وتوفير كل ما من شأنه زيادة إنفاق السائح داخل المنشأة السياحية وخارجها، وتحسين المنتج المحلي، ولاسيما ما يتعلق ببعض السلع التذكارية والتقليدية المميزة، والسلع التجارية الأخرى، وفقاً لمتطلبات السائح ورغباته، والعمل على تأمين متطلباتهم من الخدمات الضرورية، المتعلقة بالطعام والشراب، ومستلزمات الراحة، والانتقال والاتصال، ومتطلبات الرعاية الصحية وتوفير الأمان.

3. تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل: تماشياً مع التطورات الاقتصادية والتقنية، في مجالات السياحة، من الضروري العمل على، إعداد الأطر البشرية الوطنية، لمواكبة متطلبات العصر، ومن ثم المساهمة بخطط التنمية، في أبعادها المختلفة، ولاسيما ما يتعلق، بالتنمية السياحية لتمكن من تلبية احتياجات السوق السياحية. هذا ما يستدعي العمل لتأهيل تلك الكوادر، إدارياً وعملياً لإكسابهم المهارات اللازمة، في مجالات التخطيط والتسويق والجودة السياحية.

يتطلب ذلك صرف مختلف الجهود، من قبل الدولة والجهات المختصة، لإعداد الكفاءات المحلية وتدريبها، بما يتوافق ومتطلبات السوق، وهذا ما يمكنه تأمين فرص العمل المناسبة لأعداد كبيرة منهم، ورفع المستوى العام لدخلهم المادي، مما يسهم في تحسين ظروفهم المعيشية والحياتية، إلى حد بعيد. فضلاً عما يمكن أن تستفيد منه المنطقة، من تحسين سوية مختلف مقومات البنية التحتية، والظروف العامة للمنطقة، وذلك من خلال المداخل التي تقدمها السياحة للسكان والهيئات، العامة والخاصة كلها.

وقد صدرت بعض القوانين التي تشجع الاستثمارات السياحية التي تعكس الأهداف الاقتصادية الكلية المرتبطة ببرامج الانفاق العام من 2001 إلى 2014 والتي تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو فقد تم في السنوات القليلة الأخيرة اعتماد سياسة الإصلاح والتحديث والانفتاح للانتقال وفق الإمكانيات المتاحة، بالاقتصاد الجزائري إلى الاقتصاد المعرفي والعمل على صرف الجهود، لتعبئة الموارد والطاقات الوطنية لمواجهة التحديات التنموية، الداخلية والخارجية لرفع قدرة الجزائر على مواجهة متطلبات العولمة الإقليمية والدولية، والتوجه إلى بناء اقتصاد جديد يتلاءم ومجريات القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال تحقيق نمو اقتصادي أعلى وبمعدلات مستقرة ومستدامة وبتحديد البنية الهيكلية للاقتصاد وخلق فرص عمل كافية لاستيعاب العمالة السنوية، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية، ليكون شريكاً كاملاً واستراتيجياً فيه، من خلال خلق بيئة استثمارية مناسبة.

وتشير إحصائيات وزارة السياحة بأن فرص العمل قد تضاعفت من 56 ألف فرصة عام 2000 إلى 111 ألف فرصة خلال عام 2004، وقد وصل معدل النمو السنوي نحو 18,5% لتصل إلى 309 ألف فرصة عام 2010، ثم بلغت حوالي 450 ألف منصب عمل سنة 2013، أي ما يمثل 9% من إجمالي اليد العاملة الناشطة.

وارتفع عدد الأدلاء السياحيين خلال المدة نفسها من 1176 إلى 1416 دليل بزيادة 4,8% عموماً فإنه ضمن قطاع الدراسة المحدد، نجد أن هذه المدينة تستأثر بنحو 75% من مجموع العاملون في السياحة والخدمات السياحية بالمنطقة، في حين لا تزيد نسبتهم على 25% في المناطق الأخرى ويتوزع العاملون على مجالات السياحة المختلفة، ولاسيما الأعمال الفندقية التي تستأثر بنحو 23% من العمالة. أما خدمات المطاعم فتستأثر بنحو 21% من تلك العمالة، والمقاهي والنوادي والمرايح الليلية نحو 13%، وفي مجالات النقل والخدمات التابعة لها أو المرتبطة بها نحو 17%، وفي مجالات العمل الأخرى المتعلقة بالنشاطات الضرورية للسياحة كالأعمال المصرفية ومجالات البيع والأعمال العقارية، فهي تستأثر بباقي النسبة التي تقدر بنحو 26% هذا إلى جانب تأثير السياحة في زيادة فرص العمل في المنشآت الاقتصادية الإنتاجية المختلفة التي لا تكون بالضرورة موجودة ضمن المناطق السياحية، المتمثلة في مجالات إنتاج الأغذية والألبسة وبيعها والأدوات الاستهلاكية والسلع الضرورية الأخرى كالهدايا التذكارية التراثية والشعبية التقليدية، التي يسعى السائح للحصول عليها.

4. توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يمثل صادرات غير منظورة وهو عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي، كما ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة وتنوع الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه وفي سنة 2013 وصلت إيرادات القطاع السياحي من العملة الصعبة إلى حوالي 1,643 مليار دولار، ويتوقع أن تبلغ المداخيل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة مطلع 2015 ما يقارب 6,4 مليار دولار أمريكي.

5. مساهمة السياحة في إيرادات الدولة: تتلخص هذه الإيرادات في الرسوم والضرائب المتنوعة التي تفرضها الدولة على مختلف الأنشطة لاسيما السياحة منها وحتى المتعلق بها كالضرائب مستوى الرسوم الجمركية على السلع والخدمات والمعدات ورسوم العبور.

ثانيا. الأهمية الاجتماعية للقطاع السياحي على مستوى الجزائر: يمكن اعتبار البعد الاجتماعي والثقافي للسياحة، أحد مكونات المنتج السياحي في البلدان السياحية، وأيضا كعنصر أساسي في عملية التنمية السياحية. والسياحة تمثل أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر حيث تؤدي السياحة إلى خلق فرص جديدة للعمالة في الدولة المستقبلية للسائحين، وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة وفسح المجال واسعا للتشغيل، باعتبارها صناعة كثيفة العمل وذات أثر مضاعف على 70 صناعة وخدمة مغذية ومكملة (دراسات منظمة السياحة العالمية)، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة وأصبح لها دور أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة بتشغيل 5,3 شخص بصورة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.

فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنها أن تعتمد أكثر على الوسائل التكنولوجية والتقليل من العنصر البشري.

1. تساهم في امتصاص من نسبة البطالة
2. تحسين مستوى المعيشة: فعند غلق فرص يتم توزيع مداخيل جديدة على الأفراد الذين استفادوا من هذه المناصب، كما يؤدي هذا النشاط إلى عرض وتوزيع السلع.
3. خلق حركة اجتماعية: يقصد بالحركة الاجتماعية تدفق السياح الأجانب إلى مختلف بلدان المعمورة أو انتقال السائح من منطقة إلى أخرى للإقامة-فيها لمدة معينة من أجل الراحة والاستجمام وكذلك تحديد الطاقة البشرية لمواجهة الحياة العملية مباشرة بعد انقضاء أيام العطل، «وتؤدي هذه الحركة إلى تعميم العلاقات بين السائحين والمواطنين في الدولة المستقبلية للسياح وتشجيع الاقتراض الاجتماعي والتبادل الحضاري بينهما مما يؤدي إلى بناء جسور علاقات طيبة والتعاون بين الأمم».

الخاتمة: رغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة، إلا أنها أصبحت بعدا هاما في استراتيجية التنمية، إذ لا يكفي أن تقاس بمقياس الناتج المحلي فحسب، بل لابد أن يضاف لها وصف آخر، وهو أن تكون متفقة مع مقتضيات الاستدامة. وعلى هذا الأساس، يقضي مفهوم التنمية المستدامة، أن يكون النمو الاقتصادي في الحاضر، متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة، وليس على حسابها؛ وتعبير آخر، لا يكون النمو الاقتصادي مجديا في الوقت الحاضر، إذا كان يتسبب في الأضرار بمصالح الأجيال المقبلة.

هذا، ويستمد مكون السياحة المسؤولة والمستدامة أهمية داخل نسيج التنمية المستدامة، من واقع أن لهذا الأخير، أبعادا داخلية، وخارجية. وتقع السياحة في قلب الأبعاد الخارجية، وأحد أهم مكوناتها الجوهرية، بل قد تتعثر الجهود التنموية، في ظل إغفال الشق السياحي. وبالتالي، فالأمر يتطلب إيجاد توازن بين السياح من جهة، والموارد السياحية من جهة أخرى.

ولقد تبنت هذه الرؤية العديد من المنظمات الدولية، منها على وجه التحديد، المنظمة العالمية للسياحة؛ وتتلخص رؤيتها حول للسياحة المستدامة، في ضرورة حدوث تنوع تدريجي في مضمون السياسة السياحية، بحيث لم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي، وإنما برز إلى جواره المنظور الاجتماعي، والبيئي، والثقافي. وعلى هذا النحو، فإن السياسة السياحية، تركز استراتيجيتين مزدوجتين:

1. استراتيجية تجارية، مؤسسة على تحليل الأسواق، وتطوير الصناعة، وتهيئة البيئة الأساسية، والسياحية اللازمة، بغرض تعظيم المكاسب المادية للقطاع؛
2. استراتيجية تستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة، خاصة انعكاسات النشاطات على كل من البيئة الطبيعية (حماية البيئة الطبيعية)، والبيئة البشرية (حماية البيئة الاجتماعية، والثقافية، ورعاية حقوق الأجيال المقبلة).

من خلال ما تقدم، يمكننا الإشارة إلى التوصيات التالية:

- ضرورة الاعتماد على الإدارة المستدامة، والمسؤولة للموارد الطبيعية، التي تعتبر أهم عناصر الإنتاج السياحي؛
- ضرورة إعداد الدراسات، والأبحاث الاجتماعية، والاقتصادية للحفاظ على ثقافة المجتمعات المحلية، ورصد الأثر الاقتصادي، والبيئي لتنمية السياحة؛
- ضرورة التعامل مع العقار السياحي بحذر نظرا لحساسيته الكبيرة، كون قطاع السياحة يعتبر قطاعا أفقيا يحتاج إلى تدخل مختلف القطاعات؛
- زيادة الاعتمادات المخصصة لبرامج التسويق، والترويج السياحي؛
- ضرورة نشر الوعي السياحي، وثقافة السياحة لدى أفراد المجتمع؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال السياحة المسؤولة، ومحاولة تطبيقها على حسب طبيعة المنطقة، وثقافة المجتمع.

المراجع والهوامش:

1. أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار الكنوز المعرفية، القاهرة 2007، ص 2.
2. المخطط التوجيهي لهيئة السياحة، الكتاب الأول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 28.
3. رئيس الجمعية العامة لخبراء السياحة العالميين في سنة 1959 .
4. Robert LANQUAR. Le tourisme international. que sais je ?. 5eme édition. Paris: Presses universitaires. 1993.p10
5. أ. إسماعيل جوامع أ.فايزة بركات صناعة السياحة في الجزائر... قراءة في البرامج وإشكاليات التطبيق ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول للسياحة في الجزائر: الواقع والآفاق المركز الجامعي بالبويرة يومي 11/12/2010 ص 03
6. محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة: من المنظور الجغرافي، الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 07.
7. (World Tourism Organization) le site: المنظمة العالمية للسياحة إحصائيات 2008.
8. منظمة المؤتمر الإسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة 2010 ص 16.
9. منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق ص 21.
10. أحمد الجلال: السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، طبعة 1، مصر، 2002، ص 43.
11. صلاح الدين خربوطلي: السياحة المستدامة، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2004، ص 23.
12. محسن أحمد الخضير. السياحة البيئية. مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2006، ص 42
13. خالد كواش، مقومات ومؤثرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01، 2004.
14. لويذة قويدر، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003

- ¹⁵Boudella.Ali:»le concept du tourisme durable en Algérie: une analyse discursive du SDAT du discours à la réalité»colloque international sur « l'économie du tourisme et développement durable »les 09/10 Mars 2011